

مُبادئ عِلْمِ الْفَقِهِ

تعريف الفقه

لغة العرب

اصطلاحاً

- مطلق الفهم سواء كان عميقاً أو غير عميق.
- فهم غرض المتكلم من كلامه، تقول: فهمت كلامك، أي فهمت الغرض منه.
- الفقه في صدر الإسلام: العلم بأحكام الدين الحنيف كله، وفهمه وفقهه
- الفقه في عهد التابعين: العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلةها التفصيلية

(العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية)

• معناه أن الفقه علم له موضوع خاص وقواعد خاصة درسها الفقهاء في كتبهم وأبحاثهم وفتاويهم.

العلم

• هو العلم بجملة منها لا بجميعها

العلم بالأحكام

• الحكم الشرعي هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيراً أو وضعاً.

الأحكام الشرعية

• لإخراج ما عداها من الأحكام الاعتقادية التي يختص ببحثها علم العقيدة، وكذلك إخراج الأحكام الأخلاقية التي يختص ببحثها علم الأخلاق.

تقيد الأحكام الشرعية بالعملية

• هي الأدلة الجزئية التي تتعلق بمسألة بعينها، ويدل كل منها على حكم معين

الأدلة التفصيلية

• هو الشخص الذي تكونت عنده الملة الفقهية التي تمكنه من استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية.

الفقية

موضوعه	أفعال المكلفين
ثمرته	• الاحتراز من الخطأ في القيام بال العبودية
فضله	• قوله تعالى: (يُرِفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ درجات) • (مَنْ يَرِدَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يَفْعَلُ فِي الدِّينِ)
نسبة إلى غيره من العلوم	• يعتبر من العلوم الشرعية
واضعه	• الأئمة المجتهدون
حكمه	• وجوب عيني • وجوب كفائي
استمداده	• الكتاب والسنة والأجماع والقياس
اسمه	• علم الفقه
مسائله	• القضايا والمسائل التي كلف بها العبد، وأحكام المعاملات

الشريعة

- هي نصوص القرآن الموحى به من الله تعالى إلى رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وهي أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله التي هي شرح وتفصيل لما أجمله القرآن، وتطبيق عملي لأوامره ونواهيه.

الفقه

- هو ما يفهمه العلماء من نصوص الشريعة وما يستنبطونه من تلك النصوص، ويقررونها ويفصلونها، وما يقعدونه من القواعد المستمدة من دلالات النصوص

الفرق بين الفقه والشريعة

الفقه خاص بالأحكام العملية	الشريعة أعم من الفقه فهي تشمل أحكام الدين كلها اعتقدات كانت أو أخلاقاً أو آداباً أو أحكاماً عملية
منه الحق الصواب، ومنه الخطأ ذلك أن كثيراً من الأحكام الفقهية اجتهادية والمجتهد قد يصيب وقد يخطئ فإن أصاب وافق الشريعة وإن أخطأ خالفها وهو مأجور في كلا الحالين	كلها حق وصواب مترفة عن الخطأ والتحريف
ناقص متجدد ولا يزال يحدث للناس من الأحكام الفقهية بقدر ما أحدثوا في حياتهم وما جدهم من أحوال وأمور	كاملة ثابتة أكملها الله تعالى وأتمها للعباد
غير ملزم فيها للرأي فيه مجال كما أن الأحكام الفقهية غير ملزمة لعموم الناس بل قد تكون لآحادهم كالأحكام القضائية والفتاوي الفقهية والمعاملات الخاصة	ملزمة لجميع الناس إذا توفرت فيهم شروط التكليف الشرعية، وتحرم مخالفتها
يعتمد على الكتاب والسنة بالدرجة الأولى ويعتمد أيضاً في كثير من أحكامه الفرعية والاجتهادية على أدلة الاستدلال الأخرى المعتبرة عند الفقهاء كالإجماع والقياس والمصالح المرسلة ونحوها من الأدلة التي يعتمد عليها الفقيه في استنباط الأحكام الفقهية	تعتمد على الكتاب والسنة و تستمد منها

مميزات الفقه الإسلامي

تطبيق أحكامه عبادة
يثاب عليها العبد

من عند الله

غايته

الكمال
والتمام

شموليته

الثراء والغنية

موافق
للفطرة

صالح لكل
زمان ومكان

التسير

القوانين الوضعية

فقدان سلطتها
على النفس
البشرية

من صنع البشر

مؤقتة

إهمال الأخلاق

خاضعة للأهواء

خاصة
بمعاملات
المدينة

م الموضوعات الفقهية

- التقسيم المشهور عند أهل العلم أنها تنقسم إلى قسمين كبيرين عبادات ومعاملات
- بعض الحنفية قسم موضوعات الفقه إلى ثلاثة أقسام: عبادات ومعاملات وعقوبات
- جمهور الشافعية قسموا موضوعات الفقه إلى أربعة أقسام: عبادات، ومعاملات، ومناكر، وعقوبات.

الفرق بين أحكام العبادات والمعاملات

المعاملات	العبادات
مقصودها جلب منفعة دينية أو تنظيم علاقة بين الإنسان وغيره	مقصدها تحقيق العبودية لله على الوجه الصحيح، والتقرب إليه
لا يشترط في أدائها نية التقرب إلى الله ولكن إذا نوى بها الاستعانة على طاعة الله يؤجر ويثاب على معاملاته كرد الأمانات وقضاء الديون، والنفقة على الزوجة والأولاد	يشترط في أدائها نية التقرب والإخلاص لله تعالى
الأصل أنها غير معقولة المعنى وشرعت طاعة الله وتبعداً فالإنسان يفعل العبادة مشروعيتها	الأصل أنها غير معقولة المعنى وشرعت طاعة الله وتبعداً فالإنسان يفعل العبادة ولو لم يعلم الحكمة من مشروعيتها

الفرق بين علم الفقه وعلم أصول الفقه

أصول الفقه	الفقه	
العلم الذي يبحث فيه عن إثبات الأدلة للأحكام، والذي يدل المجتهد إلى كيفية استنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيرها، مثل: الأمر للوجوب، والنهي للحرم.	معرفة الأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلة التفصيلية	تعريفه
الأدلة الإجمالية	موضوع الفقه هو أفعال المكلفين من حيث تعلق الأحكام الشرعية بها	موضوعه
وغاية الأصول : تطبيق قواعده ونظرياته على الأدلة التفصيلية للتوصل إلى الأحكام الشرعية التي تدل عليها.	غاية الفقه هي تطبيق الأحكام الشرعية على أفعال الناس وأقوالهم	غايتها

المراحل التي مر بها الفقه الإسلامي

عصر النبوة

عصر الخلفاء الراشدين

عصر صغار الصحابة وكبار التابعين

عصر التدوين وتكون المذاهب

عصر التقليد والجمود

عصر النهضة الحالية

شبهه والرد عليها

الزعم بأن الفقه الإسلامي، وهو القانون المنبثق عن الشريعة الإسلامية مستمد من القانون الروماني، وهدفهم أن يسهلوا على أبناء المسلمين اليوم استمداد قوانينهم من القوانين الغربية

الرد

أولاً: اختلاف مصادر التشريع: فمصدر التشريع الإسلامي الوحي الإلهي الرباني، أما القانون الروماني فمصدره الأول العادات والتقاليد، ثم قنن علماء الرومان هذه العادات والتقاليد وذهبوا.

ثانياً: الرومان صنعوا قانونهم، أما المسلمين فقد صنعوا قانونهم الإسلام، وهذا مرتب على الأمر الأول، فالقانون الروماني لم يحدث انقلاباً في حياة الرومان ونظمهم، ولم ينشئ حالة اجتماعية جديدة، ولم يغير عقائد الناس وأفكارهم، لأنه كان استمراراً للحياة السابقة في روما، أما الشريعة الإسلامية فإنها كانت فاتحة عصر جديد، وقد أحدثت أثراً هائلاً في حالة العرب، فغيرت عقائدهم وتصوراتهم ونظمهم وكانت واقعاً جديداً.

ثالثاً: أقوال الفقهاء المجتهدين المسلمين هي اجتهادات، وهي ليست كالتشريع الإلهي، بخلاف فقهاء القانون الروماني فكان لهم أثراً كبيراً في تطوير القانون وتغييره على مر العصور.

رابعاً: زعم هؤلاء أن القانون الروماني تسلل إلى التشريع الإسلامي بواسطة الأحاديث الضعيفة زعم باطل يدل على جهل بالإسلام وتشريعه، فالآحاديث الضعيفة لا يحتج بها، وعلماء المسلمين يعلمون الصحيح من الضعيف، ولكن أني تجدي الحجة مع قول لا يعرفون الحقائق، أو مع قوم يطمسون أنوار الحقيقة.